مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة
اسم الكاتب: أ. سليمان سلامة سليمان الديب، د. حازم احمد محمد فراونة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1685
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة*

أ. سليمان سلامة سليمان الديب**

د. حازم احمد محمد فروانة***

*تاريخ التسليم: 2016/4/4م، تاريخ القبول: 2017/1/10م.

**محاضر/ جامعة فلسطين/ غزة.
***أستاذ مساعد/ جامعة فلسطين/ غزة.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على المنظمات الأهلية في قطاع غزة.

وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، لمناسبة هذا المنهج لمثل هذا النوع من الدراسات، وقد تكون مجتمع الدراسة من موظفي الرقابة على المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية. وقد استخدم الباحث طريقة الحصر الشامل لصغر حجم المجتمع، واستخدم الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث تم توزيع (40) استبانة على مجتمع الدراسة، وقد تم استرداد (35) استبانة بنسبة استرداد(87%).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمتغيرات الدراسة على أداء المنظمات الأهلية، وكان أكثرها تأثيراً متغير التشريعات والقوانين الرقابية، يليها الكفاءات الإدارية والفنية، والاستقلالية، وآخرها أدوات واساليب الرقابة الحديثة.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات، أهمها: ضرورة تقديم حوافز للعاملين في مجال الرقابة على المؤسسات الأهلية، وعقد دورات من قبل وزارة الداخلية للموظفين، بغرض رفع كفاءة الموظفين وتحسين قدرتهم على التعامل في الأعمال الرقابية على المؤسسات الأهلية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة، وزارة الداخلية، أداء المؤسسات الأهلية، قطاع غزة

The Impact of the Imposed Control by the Ministry of Interior on the Performance of Civil Society Organizations in Gaza Strip

Abstract:

The study aims to identify the impact of the imposed control by the Ministry of the Interior on the civil society organizations in Gaza Strip.

The researchers used the descriptive and analytical approach for its suitability with the study. The population of the study consists of supervisors of the civil institutions at the Ministry of Interior. The researchers uses comprehensive confining method given the size of the sample. The study uses a questionnaire as a tool for collecting data, 40 questionnaire papers were distributed, 35 of which were filled and obtained back, constituting 87% of papers.

The study result finds a positive impact of the study variables on the performance of the civil institutions. The most affected variables were supervision legislation and laws, followed by administrative and technical competencies, followed by autonomy, and lastly, tools and techniques of modern supervision.

The study concludes several recommendations as follows, the need to provide incentives for those working in the field of supervision of civil institutions, and conducting trainings and workshops for the staff by the ministry of interior to raise their efficiency and improve their ability to supervise civil institutions.

***Keywords**: Imposed Control, Ministry of Interior, the Civil Society Organizations, Gaza Strip*

مقدمة:

تحظى المؤسسات الأهلية باهتمام كبير، لما تلعبه من دور مهم في المجال التنموي، تشكل المؤسسات الأهلية في فلسطين جزءاً مهماً من مركبات المجتمع الفلسطيني، ومكوناً رئيساً من مكونات البنية التنظيمية له، لما لها من دور مهم في عملية التنمية في فلسطين.

ونظراً لدورها الهام والمؤثر في المجتمع الفلسطيني، فإن هذا يستلزم من المؤسسات الأهلية أن تقوم بواجبها ومسئولياتها تجاه القضية الفلسطينية، وتلك المسؤولية تتطلب المشاركة الفعلية في عمليات الإغاثة والتنمية والالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة والمساءلة لتحقيق أكبر قدر من خدمة المواطن، ولمنع الانحراف وضمان تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية، وتأتي أهمية الرقابة والمساءلة خاصة أن الكثير من الدول والمؤسسات المناحة تتعامل فقط مع مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتنفيذ البرامج الإنمائية والاغاثية وغيرها مما زاد من حجم موارد تلك المنظمات ، وبالتالي زيادة مسئولياتها وواجباتها تجاه المجتمع (شرف،2005 ،ص3).

وتتنوع أشكال الرقابة على المؤسسات الأهلية، فمنها داخلية، وأخرى خارجية وغيرها، وما يهمنا في دراستنا هو الرقابة الخارجية المفروضة من وزارة الداخلية.

مشكلة الدراسة:

يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

- ما أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة؟ باعتبار أن وجود رقابة فاعلة تستطيع من خلال تقديم تقارير تكشف نواحي الضعف والخلل في أداء تلك الإدارات بكل موضوعية

وشفافية في تقويم الأداء، ومن ثم تحسين أداء تلك الادارات.

وينبثق من السؤال الرئيس السابق الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك أثر للرقابة التي تفرضها وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في غزة من خلال التشريعات والقوانين التي تفرضها الوزارة؟
- هل هناك أثر للرقابة التي تفرضها وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في غزة من خلال الكفاءات الإدارية والفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية؟
- هل هناك أثر للرقابة التي تفرضها وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في غزة من خلال توفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى الوزارة؟
- هل هناك أثر للرقابة التي تفرضها وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في غزة من خلال تمتع موظفي الرقابة في الوزارة بالاستقلالية؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) بين أداء المؤسسات الأهلية، والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) بين أداء المؤسسات الأهلية، وكفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية.
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$)بين أداء المؤسسات الأهلية، وتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية.
4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) بين أداء المؤسسات الأهلية، وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في كونها تتعرض لموضوع غاية في الأهمية خصوصاً للمجتمع الفلسطيني وهو أداء المؤسسات الأهلية التي لها دور كبير في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، وتنبع أهمية الموضوع في الرقابة على هذه المؤسسات حتى تساعدها على القيام بواجباتها دون حيد أو ميل عن الهدف التي تقوم به، ووزارة الداخلية في قطاع غزة من أهم الجهات التي تقوم بهذا الدور الرقابي.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أثر الرقابة التي تفرضها وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة .
2. التعرف على أثر التشريعات والقوانين التي تفرضها وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الاهلية في قطاع غزة.
3. التعرف على أثر الكفاءات الإدارية والفنية لموظفي الرقابة في وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الاهلية في قطاع غزة.
4. التعرف على أثر توفر أساليب وأدوات رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الاهلية في قطاع غزة.
5. التعرف على أثر تمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.

متغيرات الدارسة:

- المتغير التابع: أداء المؤسسات الأهلية.
- المتغيرات المستقلة: التشريعات والقوانين المطبقة، والكفاءات الإدارية والفنية، وأدوات وأساليب الرقابة الحديثة، واستقلالية موظفي الرقابة.

حدود الدراسة:

- الحد المكاني: وزارة الداخلية في غزة.
- الحد الزماني: 2016
- الحد الموضوعي: أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.
- الحدود البشرية: موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية في وزارة الداخلية في غزة.

الاطار النظري:

تعريف الرقابة:

تعرف الرقابة بأنها ذلك النشاط الإداري الذي يسعى إلى التحقق من كفاءة استغلال موارد المنظمة، وتحقيق أهدافها (كشك، 2003، ص283)، وتعرف أيضاً (بأنها التحقق من كل شيء قد تم طبقا للخطة التي اتخذت والأوامر التي

أعطيت والمبادئ التي أرسيت، بهدف توضيح الأخطاء والانحرافات حتى يمكن تصحيحها وتجنب الوقوع فيها مرة أخرى) (اللوزي،2002،ص128)، كما تعرف على أنها (التحقق من أن ما يحدث يطابق الخطة المقررة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة) (السيد وعبد الموجود،2003، ص178).

إضافةً إلى ما تقدم فإن الرقابة بالمفهوم الحديث لا تعني فقط بالتنفيذ الحالي والسابق، أي أنها لا تعنى بالنظر إلى الوراء فقط ، بل إنها معنية بالكشف عما يمكن وقوعه من انحراف قبل حدوثه، وهنا تبرز قدرات المدير في رؤية المستقبل بشكل واضح، والتنبؤ بما يمكن حدوثه، وتنبيه المسؤولين لاتخاذ التدابير الملائمة لوضع الحلول للانحرافات الممكنة الحدوث لاحقاً (حرب، 2000، ص129).

أهمية الرقابة: (الصحن، 2002، ص339)

1. وجود فجوه زمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الأهداف والخطط، والوقت الذي يتم فيه التنفيذ، ونتيجة الفجوة الزمنية قد تحدث ظروفا غير متوقعة تسبب انحرافا عن الأداء المرغوب فيه، وتعمل الرقابة على كشف هذا الانحراف، وتحديد أسبابه واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته ومنع تكرار حدوثه.
2. عادةً ما تختلف أهداف التنظيم عن أهداف الأفراد العاملين داخل التنظيم، فتوقعات الأفراد وأهدافهم الشخصية قد تتعارض مع أهداف المؤسسة. ومن ثم فإن الرقابة الفعالة تسعى إلى ضمان أن عمل الأفراد موجه في الأساس وفي المقام الأول نحو تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة، والنظام الرقابي الفعال هو الذي يحقق المواءمة بين هذين النوعين من الأهداف حتى يقلل من الصراعات والنزاعات بين الأفراد والمؤسسة.
3. إضافةً لذلك فإن أهمية الرقابة تنبع من كونها توفر المعلومات والبيانات الموثوقة اللازمة لحاجة متخذي القرارات، كما أنها تمكن من تقويم الخطط والسياسات ومدى ملاءمتها لتحقيق أهداف المنظمة.

الخصائص الواجب توافرها في نظام الرقابة على الاداء:(Druker,2005,p495)

1. يجب أن يتناسب ويتلاءم نظام الرقابة مع طبيعة نشاط المؤسسة وحجمها وظروف العمل فيها.
2. يجب أن يتميز نظام الرقابة بالسهولة والوضوح والبساطة في الهدف والأسلوب والمعيار ونظام التبليغ عن الانحرافات أو الخلل عند اكتشافه.
3. ينبغي أن يتمتع نظام الرقابة على الاداء بالمرونة، وأن تكون الوسائل الرقابية قابلة للتطوير والتعديل.
4. يجب أن تتم ممارسة الرقابة في الوقت المناسب والمحدد للقيام بها.
5. يجب حشد الكفاءات المتميزة للقيام بعمليات تقييم الاداء.
6. يجب أن يكون القصد من الرقابة إيجابياً بحيث يشمل على تصحيح الاخطاء ومنع تكرارها.
7. أن يكون نظام الرقابة على الأداء اقتصادياً، بحيث يتناسب مع التكلفة والوقت والجهد المبذول مع المنفعة لتوفير نظام المراقبة مع الفوائد الناتجة من تطبيقه.

أنواع الرقابة من حيث الجهة المسؤولة التي تتولى عملية الرقابة:

أ- رقابة داخلية:

هي تلك الرقابة التي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها على الوحدات التي تتبع لها، إذ إن رقابة الوزير على وزارته، أو على الدوائر والهيئات والمؤسسات التابعة لها تعد رقابة داخلية. إذ إن جميع الاجراءات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لمتابعة أعمالها الداخلية، لتصحيح الأعمال الخاطئة منها، وتقييم الأعمال المنجزة، وتحديد الانحرافات بوسائل وإجراءات تهدف من خلالها إلى حماية أصولها وممتلكاتها، للتأكد من صحة بياناتها، وذلك من أجل رفع الكفاءة الانتاجية في المؤسسة وتحقيق أهدافها (الكفراوي، 2000، ص25).

ب- رقابة خارجية:

هي تلك الرقابة التي تمارسها الجهات التي لا تتبع للسلطة التنفيذية، وتتمثل برقابة السلطة التشريعية، وتكون في شكل أجهزة رقابة متخصصة تتبع البرلمان، مثل رقابة ديوان المحاسبة، والرقابة القضائية التي تنظر في الشكاوي التي ترد بحق الموظفين واتخاذ قرارات مناسبة لتصويت القرارات غير المشروعة (الشيخ سالم وآخرون، 2009، ص257).

وهذا النوع هو مجال دراستنا حيث يتناول الرقابة الخارجية من قبل وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية.

ماهية المؤسسات الاهلية:

هي عبارة عن منظمات خاصة غير ربحية وغير حكومية، وتتمتع بصفة قانونية مستقلة، وتهتم بالمساهمة في تحقيق أهداف الصالح العام (موسى،2008)، وقد بدأ ظهروها بشكل بارز منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي في معظم دول العالم التي شهدت تغيراً

واهتماماً واضحاً في المنظمات غير الحكومية، أو ما يسمى بالمؤسسات الأهلية.

وقد ازداد دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية خاصة في قطاع غزة، بعد الأوضاع الصعبة التي يحياها شعبنا الفلسطيني منذ عام 2006 والحصار الجائر.

وتصنف المؤسسات الأهلية إلى: (مركز التمييز للمؤسسات غير الحكومية)

1. الجمعيات الخيرية والتعاونية.
2. المنظمات الجماهيرية.
3. المؤسسات والمنظمات التنموية.
4. المراكز ومؤسسات البحث والاعلام وحقوق الانسان.
5. مؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة.

رقابة وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية:

تعد وزارة الداخلية الفلسطينية صاحبة الحق في تسجيل وترخيص المؤسسات الأهلية في فلسطين، إضافة إلى حقها الطبيعي في متابعة ومراقبة عمل تلك المؤسسات للتأكد من التزامها بالقوانين والتعليمات المنظمة لعمل وأداء تلك المؤسسات. وهذا يعطيها صلاحيات تؤهلها لاتخاذ إجراءات رقابة وقائية تتعلق بالمؤسسات الأهلية تحول دون إساءة الاستغلال من قبل القائمين على تلك المؤسسات تتمثل في الآتي:

أ- الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الداخلية لفتح أي حسابات مصرفية للمؤسسة، وجعل التوقيع على المعاملات المصرفية لاثنين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، وذلك لمنع انفراد عضو واحد بالعمليات المالية ،ومنع فتح حسابات مصرفية سرية.

ب- ختم واعتماد دفاتر سندات القبض من وزارة الداخلية قبل البدء بتحصيل الإيرادات، وذلك لضمان عدم التلاعب في تلك السندات واستبدالها.

ج- اشتراط موافقة وزارة الداخلية على جمع التبرعات وخاصة من الخارج.

إضافةً إلى ذلك تمارس وزارة الداخلية الإجراءات الرقابية الأخرى المتعلقة بفحص السجلات المالية، والتحقق من صحة التقارير المالية والإدارية

الدراسات السابقة:

أولا/ الدراسات العربية:

1. دراسة (حميدان، 2015)

أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة على أداء دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة على أداء ضريبة الدخل والمبيعات، وبيان ذلك من خلال زيادة رفد الخزينة بالإيرادات، وذلك من وجهة نظر الكادر الرقابي في ديوان المحاسبة والعاملين في المراقبات الميدانية. وقد قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراسته على مجتمع الدراسة المكون من (389) مدققاً. وقام بتصميم استبانة خاصة لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة عشوائية تتكون من (125) مدققا، أعاد منها (118)، وقد تم استبعاد (6) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك خضعت للتحليل (112) استبانة بما شكل ما نسبته (95%). واستخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال برنامج spss.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود تأثير إيجابي لمتغيرات الدراسة المستقلة على زيادة رفد الخزينة بالإيرادات، وكان أكثرها تأثيراً متغير الكفاءات الإدارية والفنية الموجودة في الديون، وأقلها أدوات وأساليب الرقابة المحاسبية التي يمارسها الديوان.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات، أهمها: إقرار نظام الحوافز المالية التي تشمل العلاوات الاستثنائية، وترقيات الموظفين، وتحسين ظروف العمل المختلفة الخاصة بمدققي الديوان بما يعمل على استقطاب من يتوفر فيهم المهارات والمؤهلات المطلوبة. واقترح العمل على إبقاء موظفين دائمين من ديوان المحاسبة في مديريات ضريبة الدخل والمبيعات جميعا .

2. دراسة (زكري،2013)

مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات والشركات العامة.

هدف الباحث في هذه الدراسة إلى بيان مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات والشركات العامة، وقام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تجميع حقائق متصلة بالموضوع، والعمل على اخضاعها للتحليل، ولغرض تجميع بيانات الدراسة تم استخدام أسلوب الاستبانة، وقام الباحث بالتركيز على المراجعين العاملين بديوان المحاسبة بمدينة طرابلس، وكان أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أن هناك تطوراً وفاعلية في قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة في محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات والمؤسسات العامة، وأن من أكثر العوامل التي تزيد من الفساد المالي في الشركات والمؤسسات

العامة هو عدم متابعة تحصيل الضرائب والرسوم وسائر الإيرادات العامة، ونتيجة لهذه الدراسة أوصى الباحث بأمور من أهمها: يجب تبني المعايير الدولية للرقابة الحكومية، وذلك لرفع كفاءة رقابة الديوان، ومواكبة التطورات الحديثة في مجال الرقابة الحكومية، ورفع كفاءة العاملين في ديوان المحاسبة الليبي.

3. دراسة (الدوسري، 2011)

أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت. شمل مجتمع الدراسة المدققين في ديوان المحاسبة الذين يمارسون المهمات الرقابية والتدقيق على أعمال المؤسسات العامة في الكويت. أما العينة فتكونت من (72) مدققا يمارسون أعمال الرقابة والتدقيق على المؤسسات المشمولة بالدراسة، وقد اعتمد الباحث على مصدرين رئيسين لجمع المعلومات والبيانات هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للدعم الذي تقدمه الإدارة العليا بديوان المحاسبة، وللتشريعات النافذة والمطبقة بالديوان، وللأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها مدققو الديون، وللكفاءات الإدارية والفنية القادرة على إنجاز الرقابة، وللدورات التدريبية للمدققين في الديوان.

ومن أبرز التوصيات التي قدمها الباحث: توفير وتفعيل الانظمة واللوائح والتعليمات اللازمة لتنظيم عملية الرقابة على أداء المؤسسات العامة.

وضرورة اهتمام الإدارة العليا بديوان المحاسبة بتقصي أحدث أساليب الرقابة على الاداء، واستخدام الأساليب الاحصائية لاستخلاص المعلومات الرقابية التي تساعد في تصحيح الانحرافات في مسار انشطة المؤسسات العامة.

4. دراسة (بصدوق و عطاب، 2010)

أثر الرقابة الإدارية على الأداء الوظيفي، دراسة حالة الأستاذ الجامعي بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة الإدارية على أداء الأستاذ الجامعي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير بجامعة المدية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والاستبان كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة قصدية حجمها (30) مفردةً، وتم استرجاع (24) استبانة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ضعف النظام الرقابي في الكلية نتيجة لغموض محاوره، وكيفية تطبيقه.
- وجود قصور في أداء إدارة الكلية التي توكل لها عملية متابعة وتقييم أداء الأستاذ.

ومن أهم توصيات الدراسة:

- ضرورة وجدود نظام رقابي من قبل إدارة الكلية يتوافق وتطلعات الأستاذ بالدرجة الأولى، ويسهم ولو بالشيء القليل في رفع وتحسين مستوى الأداء لديه.
- تكوين لجان متخصصة توكل لها مهمة تصميم الهيكل الرقابي، تنظيماته، وإجراءاته، والإشراف على تطبيقه وجعله مفهوم وواضح من قبل الأساتذة.

ثانيا/ الدراسات الاجنبية:

1. دراسة (Kayrak,2008)

Evolving Challenges for Supreme Audit Institutions in Struggling with Corruption

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الاجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد في تركيا، وخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن مشاركة الأجهزة العليا للرقابة التي لها مراقبة مالية أمر ضروري لمكافحة الفساد لما لها من دور في تعزيز المساءلة والشفافية في الرقابة، لاسيما أن الإدارة العليا للرقابة كان لها الدور الأكبر في اكتشاف الكثير من حالات الفساد الموجودة في الشركات والمؤسسات العامة، وتوصل الباحث في دراسته إلى بيان أهمية الدور التي تلعبه الرقابة بالحد من الفساد واكتشاف الاخطاء الموجودة في الشركات.

2. دراسة (Back, 2003)

Continuous Monitoring of Enterprise Application Risk

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية المراقبة وضرورة تغيير طريقتها حسب التغيرات التي تطرأ على أعمال الشركة للشركات السياحية في نيوزيلندا وظروفها الاقتصادية، وهدفت أيضاً إلى التعرف إلى أنواع المخاطر التي يمكن مواجهتها في عملية الرقابة، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة:

إن اتباع أسلوب الإدارة بالاستثناء أفضل أسلوب إداري للرقابة على عمليات الشركات المعقدة.

تصبح الرقابة أكثر أهمية مع زيادة سرعة تطور الشركة وعملياتها وتصبح أكثر تكاملاً.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات أثر الرقابة المالية أو الإدارية على الأداء كدراسة (حميدان، 2015)، (الدوسري، 2011)، و(بصدوق وعطاب، 2010)، بينما تناولت بعض الدراسات اثر الرقابة على مكافحة الفساد كدراسة (زكري،2013)، و(Kayrak,2008)، كما تناولت بعض الدراسات تطوير وتقويم النظام الرقابي كدارسة (Back, 2003).

تشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في منهج الدراسة حيث استخدمت المنهج الوصفي. وما يميز هذه الدراسة تناولها لموضوع أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية، كما أن مجتمع الدراسة لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية في وزارة الداخلية في غزة.

الأساليب الإحصائية:

تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج spss وقد تم عن طريق البرنامج الإحصائي حساب ما يلي :

1. التكرارات والنسبة المئوية.
2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
3. معادلة ألفا كرونباخ.
4. معاملات بيرسون.
5. اختبار T.test.
6. اختبار تحليل التباين الأحادي .

صدق الأداة:

صدق المحكمين : عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدقها، حيث رأى بعض المحكمين إضافة بنود، ورأى الآخر الإبقاء على الاستبانة كما هي وفي ضوء آرائهم تم تعديل فقرات الاستبانة حيث تكونت بعد التعديل من (20) فقرة موزعة على(4) محاور.

صدق الاستبانة:

الاتساق الداخلي: تم التحقق من صدق الاتساق من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل مجال من مجالات الاستبانة والمجال الكلي، وكل فقرة من فقرات المجال، والدرجة الكلية للمجال بواسطة برنامج (SPSS).

حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة لاختبار صدق الاتساق الداخلي قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمجال نفسه وحصل الباحث على مصفوفة الارتباط التالية:

جدول رقم (1)

البعد	معامل الارتباط	Sig
التشريعات والقوانين الرقابية	0.765 (**)	0.00
الكفاءات الإدارية والفنية	0.884 (**)	0.000
أدوات وأساليب الرقابة الحديثة	0.774 (**)	0.000
الاستقلالية	0.706 (**)	0.000

** دالة عند مستوى 0.01 * دالة عند مستوى 0.05 /// غير دالة إحصائيا

يتضح من الجدول (1) وجود علاقة طردية قوية عند مستوى دلالة 0.01 بين المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، وبين المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والمجال الثالث والدرجة الكلية، والمجال الرابع والدرجة الكلية حيث أن كل منها sig (مستوى الدلالة) أقل من 0.01= α.

ثانياً: الثبات:

يعد الثبات من متطلبات أداة الدراسة، فهو يعطي اتساقاً في النتائج عندما تطبق الأداة مرات عدة، ولحساب قيم معامل ثبات الأداة قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة بلغت (40) من موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية في وزارة الداخلية في غزة، وتم حساب قيم معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول رقم (2)
قيمة معامل ألفا كرونباخ لمجالات الدراسة

المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ الثبات
التشريعات والقوانين الرقابية	5	0.617
الكفاءات الإدارية والفنية	5	0.801
أدوات وأساليب الرقابة الحديثة	5	0.656
الاستقلالية	5	0.715
المجموع	20	0.697

يوضح الجدول السابق أن محاور الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات كافية لأغراض تطبيق الأداة حيث بلغ الثبات العام للأداة (0.697).

تطبيق أداة الدراسة وجمعها:

قام الباحث بتطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام 2016/2015 حيث قام بتوزيع أداة الدراسة

(40) نسخة وقامت باستعادة (35) منها تم تحليلها إحصائياً عن طريق برنامج (spss).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من موظفي الرقابة على المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية وعددهم (40) موظفاً، وتم استخدام طريقة الحصر الشامل لصغر حجم مجتمع الدراسة.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بصورة عشوائية تمثل جزءا من مجتمع الدراسة عددها (35) .

جدول رقم (3)
توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس (ن = 35)

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	30	85.7
	أنثى	5	14.2
	المجموع	35	100.0

يبين جدول (3) توزيع العينة حسب متغير الجنس، حيث تبين أن أفراد العينة من الذكور نسبتهم (85.7%) ، بينما (14.2%) من الإناث.

جدول رقم (4)
توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر (ن = 35)

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	2	5.7
	من 25 إلى أقل من30	6	17.1
	من 30 إلى أقل من 35 سنة	11	31.4
	من 35 إلى أقل من 40 سنة	6	17.1
	40 سنة فما فوق	10	28.5
	المجموع	35	100.0

يبين جدول (5) توزيع العينة حسب متغير العمر، حيث تبين أن ما نسبته (5.7%) من أفراد العينة أقل من 25 سنة، و (17.1 %) من العينة من 25 إلى أقل من30، و(31.4%) أعمارهم من 30 إلى أقل من 35 سنة، و(28.5%) من 40 سنة فما فوق.

جدول رقم (5)
توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العملي (ن = 35)

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العملي	توجيهي فأقل	2	5.7
	دبلوم	10	28.5
	بكالوريوس	21	60
	دراسات عليا	2	5.7
	المجموع	35	100.0

يبين جدول (4) توزيع العينة حسب متغير المؤهل العملي، حيث تبين أن ما نسبته (5.7%) من أفراد العينة توجيهي فأقل، و (28.5%) من العينة دبلوم، و (60%) بكالوريوس أما الدراسات العليا فكانت نسبتهم (5.7%) فقط.

جدول رقم (6)
توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة (ن = 35)

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	4	11.4
	من 3 إلى أقل من 6 سنوات	4	11.4
	من 6 إلى أقل من 10 سنوات	16	45.7
	10 سنوات فأكثر	11	31.4
	المجموع	35	100.0

يبين جدول (6) توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة، حيث تبين أن ما نسبته (11.4%) من أفراد العينة من أقل من 3 سنوات، و (11.4%) من العينة من 3 إلى أقل من 6 سنوات و(7.54%) من 6 إلى أقل من 10 سنوات، أما أكثر من 10 سنة فنسبتهم (31.4%).

جدول رقم (7)
توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي (ن = 35)

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	موظف	61	45.7
	رئيس قسم	7	20.0
	مدير دائرة	8	8.22
	مدير عام	4	4.11
	المجموع	53	100.0

يبين جدول (7) توزيع العينة حسب متغير المسمى الوظيفي، حيث تبين أن ما نسبته (45.7%) من أفراد العينة من الموظفين، و (20.0%) من العينة رؤساء أقسام و(22.8%) من مدير دائرة، أما المديرون العاملون فنسبتهم (11.4%).

أداة الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فقد اختار الباحث الاستبانة أداة لجمع البيانات، واستطلاع آراء موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية في وزارة الداخلية في غزة لاعتبارات منها :

1. توفر الإحساس بعدم معرفة الشخصية بالنسبة للمستجيب.
2. ملائمة الاستبانة لموضوع الدراسة في استطلاع آراء أفراد مجتمع الدراسة حول أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة
3. ملائمة الاستبانة لطبيعة الدراسة من حيث توفر الوقت والجهد والمكان والإمكانيات والمنهج المستخدم.

ومن أجل الوصول بهذه الاستبانة إلى الصورة التي تجعلها مناسبة لتحقيق الأهداف المنوطة بها فقد تم إتباع الإجراءات التالية :

1. اللقاء ببعض موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية في وزارة الداخلية في غزة لمعرفة وجهة نظرهم حول أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة.
2. اطلع الباحث على عدد من الدراسات والبحوث والأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة. وفي ضوء القراءات الخارجية، فقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية (20) فقرة ملحق رقم (3) ويوضح الجدول التالي توزيع فقرات الاستبانة في صورتها النهائية:

جدول رقم (8)
توزيع فقرات الأداة في صورتها النهائية على محاور الدراسة

المجال	عدد الفقرات
التشريعات والقوانين الرقابية	5
الكفاءات الإدارية والفنية	5
أدوات وأساليب الرقابة الحديثة	5
الاستقلالية	5
المجموع	20

تحليل النتائج وتفسيرها

تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام للحصول على نتائج الدراسة، (SPSS) برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية التي سيتم عرضها في من خلال تفسير وتحليل النتائج، حيث قمنا باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية، والرتب، من أجل الإجابة على التساؤلات التابعة.

اختبار التوزيع الطبيعي:

يستخدم الاختبار لمعرفة إذا كانت بيانات متغير معين تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، والاختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات البارامترية (المعلمية) تشترط توزيع البيانات طبيعيا أو أن يكون حجم العينة كبيراً بما فيه الكفاية .

إذا كان حجم العينة أكبر من أو يساوي 50 يستخدم اختبار كولمجروف -سمرنوف (kolmogorov-smirnov).

أما اذا كان حجم العينة أقل من 50 نستخدم اختبار شبيرو-ويلك (shapiro-wilk) ،لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ ويستخدم في حالة أن يكون حجم العينة اقل من 50 مفردة، وهو اختبار ضروري؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا, وإن لم يكن التوزيع طبيعياً يمكن استخدام الاختبارات اللابارامترية) مان وتني لعينتين مستقلتين)، واختبار كروسكال - والس Kruskal Wallis Test) للعينات التي عددها أقل من(30) ويوضح الجدول رقم (9) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من(0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية (T-test لعينتين مستقلتين) و(اختبار تحليل التباين الأحادي).

جدول رقم (9)

البيان	اختبار كولموجروف -سمبرنوف			اختبار شابيرو -ويلك		
	التحليل	درجة الحرية	مستوي الدلالة	التحليل	درجة الحرية	مستوي الدلالة
المتوسط الكلي	0.189	30	0.008	0.957	30	0.265

بالنظر لمستوى الدلالة في العينات نجد أنه غير دال حيث إنه أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفري بوجود توزيع اعتدالي في الدرجة الكلية للاستبانة، ونرفض الفرض البديل في عدم وجود توزيع اعتدالي ، وبالتالي يمكن استخدام t-test البارامتري بسبب اعتدالية توزيع الدرجات في كل من المجموعات، ولأن عدد أفراد العينة أقل من 50 فرداً، الأمر الذي يحقق شروط استخدام اختبار ت للفرق بين متوسطي مجموعتين مستقلتين .

تحليل مجالات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة

أولاً/ تحليل المحور الأول، (التشريعات والقوانين الرقابية):

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور (التشريعات والقوانين الرقابية)، وقد تم استخدام اختبار T

لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا، أم زادت أو قلت عن ذلك. وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية :

جدول رقم (10)

يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب للتشريعات والقوانين الرقابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يتوفر لدى وزارة الداخلية سلطة تمكنه من الرقابة على أداء المؤسسات الأهلية.	4.3000	0.70221	86	10.140	0.000	3
2	التشريعات والقوانين الرقابية المفروضة من قبل وزارة الداخلية واضحة وسهلة التطبيق.	4.2333	0.62606	84.67	10.790	0.000	4
3	يحق للوزارة من خلال القوانين والتشريعات إعادة النظر والتدقيق في الملفات والسجلات الخاصة بالمؤسسات الأهلية.	4.4333	0.56832	88.67	13.814	0.000	1
4	توجد قوانين تعطي الحق للوزارة باتخاذ العقوبات الخاصة بحق المخالفين من المؤسسات الأهلية في حال عدم استجابتهم لاستفسارات موظفي الوزارة.	4.1667	0.83391	83.33	7.663	0.000	5
5	توجد قوانين وتشريعات واضحة تبين العلاقة بين وزارة الداخلية والمؤسسات الأهلية.	4.3000	0.65126	86	10.933	0.000	2
	جميع الفقرات	3.8667	0.66919	85.734	7.094	0.000	

أشارت نتائج الدراسة أن التشريعات والقوانين الرقابية بلغت (85.734%)، وهو مستوى موافق بدرجة موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (10) يتضح أن :

- أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (3)، والتي نصت على (يحق للوزارة من خلال القوانين والتشريعات إعادة النظر والتدقيق في الملفات والسجلات الخاصة بالمؤسسات الأهلية) والتي نسبتها (88.67%)، ويتضح أن الفقرة رقم (4)، وهي (توجد قوانين تعطي الحق للوزارة باتخاذ العقوبات الخاصة بحق المخالفين من المؤسسات الأهلية في حال عدم استجابتهم لاستفسارات موظفي الوزارة)، واحتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (83.33%) من حيث التشريعات والقوانين الرقابية.
- وبشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.8667 ، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 85.734 %، قيمة اختبارT تساوي 7.094، وأن القيمة الاحتمالية sig = 0.000، لذلك يعد محور (التشريعات والقوانين الرقابية) دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 . وهذا يعني أنها بدرجة موافق على هذا المجال.

ثانياً/ تحليل المحور الثاني، (الكفاءات الإدارية والفنية):

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور (الكفاءات الإدارية والفنية)، وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا، أم زادت أو قلت عن ذلك.

وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية :

جدول رقم (11)

يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب للكفاءات الإدارية والفنية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يتوافر في وزارة الداخلية الكفاءات الإدارية والفنية المؤهلة للقيام بمهامها الرقابية على أكمل وجه.	4.1333	0.81931	82.67	7.577	0.000	1
2	يتوفر لدى موظفي الرقابة على المؤسسات الأهلية دراية وعلم كاف بالقوانين والتشريعات الرقابية.	4.0333	0.71840	80.67	7.878	0.000	2
3	يمتلك موظفو الرقابة في الوزارة القدرة الكافية على التدقيق على أداء المؤسسات الأهلية واكتشاف المخالفات عند حدوثها.	4.0000	0.69481	80	7.883	0.000	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
4	يتم عقد دورات من قبل وزارة الداخلية للموظفين. بغرض رفع كفاءة الموظفين وتحسين قدرتهم على التعامل في الأعمال الرقابية على المؤسسات الأهلية.	4.0000	0.90972	80	6.021	0.000	4
5	تقوم الوزارة بعمل حوافز لرفع كفاءة الموظفين العاملين في مجال الرقابة على المؤسسات الأهلية.	3.1667	1.23409	63.33	.740	0.465	5
	جميع الفقرات	3.8667	0.66919	77.334	7.094	0.000	

أشارت نتائج الدراسة أن الكفاءات الإدارية والفنية بلغت (77.334%) وهو مستوى موافق بدرجة موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (11) يتضح أن :

- أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (1) ، والتي نصت على (يتوافر في وزارة الداخلية الكفاءات الإدارية والفنية المؤهلة للقيام بمهامها الرقابية على أكمل وجه) والتي نسبتها (77.334%)، ويتضح أن الفقرة رقم (5) التي نصت على (تقوم الوزارة بعمل حوافز لرفع كفاءة الموظفين العاملين في مجال الرقابة على المؤسسات الأهلية) . احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (63.33%) من حيث الكفاءات الإدارية والفنية.

وبشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.8667. وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 93.5%، قيمة اختبار T تساوي 7.094. وأن القيمة الاحتمالية sig = 0.000، لذلك يعد محور (الكفاءات الإدارية والفنية) دالا إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. وهذا يعني أنه بدرجة موافقة على هذا المجال.

ثالثاً/ تحليل المحور الثالث، (أدوات وأساليب الرقابة الحديثة):

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور (أدوات وأساليب الرقابة الحديثة)، وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا ، أم زادت أو قلت عن ذلك.

وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية :

جدول رقم (12)

يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لأدوات وأساليب الرقابة الحديثة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	توفر الوزارة للمراقبين كل ما يلزمهم من أدوات وأساليب رقابية حديثة لكي يقوموا بعملهم على أكمل وجه.	3.4333	0.89763	68.67	2.644	0.013	5
2	يتبادل موظفو الوزارة المراقبون على المؤسسات الأهلية الخبرات والأساليب الرقابية الحديثة فيما بينهم.	3.5667	1.04000	71.33	2.984	0.006	4
3	تستخدم الوزارة أسلوب الرقابة السابقة واللاحقة.	3.9333	0.73968	78.67	6.911	0.000	2
4	يتم تسجيل كافة الأعمال التي يقوم بها موظفو الرقابة في سجلات مالية وادارية موجودة في الوزارة.	4.1000	0.71197	82	8.462	0.000	1
5	يستخدم المراقبون في الوزارة الحاسب الآلي والبرامج المحوسبة أثناء قيامهم بالرقابة على المؤسسات الأهلية.	3.8667	0.89955	77.33	5.277	0.000	3
	جميع الفقرات	3.7800	0.56165	75.6	7.607	0.000	

أشارت نتائج الدراسة أن أدوات وأساليب الرقابة الحديثة بلغت (75.6%)، وهو مستوى موافق بدرجة موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (12) يتضح أن :

- أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (4)، والتي نصت على (يتم تسجيل كافة الأعمال التي يقوم بها موظفي الرقابة في سجلات مالية وادارية موجودة في الوزارة)

والتي نسبتها (82%)، ويتضح أن الفقرة رقم (5) التي نصت على (توفر الوزارة للمراقبين كل ما يلزمهم من أدوات وأساليب رقابية حديثة لكي يقوموا بعملهم على أكمل وجه). احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (68.67%) من حيث أدوات وأساليب الرقابة الحديثة.

وبشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لفقرات المجال جميعها يساوي 3.7800، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.6 %، قيمة اختبارT تساوي 7.607، وأن القيمة الاحتمالية sig = 0.000 ، لذلك يعد محور (أدوات وأساليب الرقابة الحديثة) دلا إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يعني أنه بدرجة موافقة على هذا المجال.

رابعاً/ تحليل المحور الرابع، (الاستقلالية):

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور (الاستقلالية)، وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا، أم زادت أو قلت عن ذلك.

وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية:

جدول رقم (13)
يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب للاستقلالية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	توفر الوزارة الاستقلالية التامة للموظفين العاملين في الرقابة على المؤسسات الأهلية.	3.7667	0.93526	75.33	4.490	0.000	1
2	يقوم المراقبون بمراقبة أداء المؤسسات الأهلية مع الابتعاد عن التحيز والأمور الشخصية.	3.9333	0.69149	78.67	7.393	0.000	2
3	لا يكون لأي جهة خارجية الحق في التدخل في عمل المراقبين والتأثير عليهم.	3.8333	0.94989	76.67	4.805	0.000	3
4	يمتلك المراقبون السلطة التي تمكنهم من تقديم آرائهم ونتائج الرقابة، بدون خوف من إبداء آرائهم.	3.8333	0.69893	76.67	6.530	0.000	4
5	لا يؤثر معرفة المراقبين بالمؤسسات الأهلية على قراراتهم أثناء قيامهم بالرقابة عليها.	3.9333	0.82768	78.67	6.176	0.000	5
	جميع الفقرات	3.8600	0.56605	77.202	8.322	0.000	

أشارت نتائج الدراسة أن الاستقلالية بلغت (77.202%) وهو مستوى موافق بدرجة موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (13) يتضح أن:

- أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (1)و (2)، واللتان نصتا على (توفر الوزارة الاستقلالية التامة للموظفين العاملين في الرقابة على المؤسسات الأهلية)، وعلى (يقوم المراقبون بمراقبة أداء المؤسسات الأهلية مع الابتعاد عن التحيز والأمور الشخصية) والتي نسبتهما (75.33%)، ويتضح أن الفقرة رقم (5)، التي نصت على (لا يؤثر معرفة المراقبين بالمؤسسات الأهلية على قراراتهم أثناء قيامهم بالرقابة عليها) احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (78.67%) من حيث الاستقلالية.

وبشكل عام يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.8600، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 77.202%، وقيمة اختبار T تساوي 8.322، وأن القيمة الاحتمالية sig = 0.000، لذلك يعد محور (الاستقلالية) دالا إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يعني أنه بدرجة موافقة على هذا المجال.

خامساً: تحليل محاور الدراسة

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحاور الثلاثة، وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي 3 أم لا أم، زادت أو قلت عن ذلك.

وللتحقق من ذلك تم استخدام النسب المئوية والرتب والنسب المئوية يتضح ذلك في الجداول التالية:

جدول رقم (14)
يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لمجالات الدراسة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	التشريعات والقوانين الرقابية	3.8667	.66919	85.734	7.094	.000	1
2	الكفاءات الإدارية والفنية	3.8667	.66919	77.334	7.094	.000	2
3	أدوات وأساليب الرقابة الحديثة	3.7800	.56165	75.6	7.607	.000	4
4	الاستقلالية	3.8600	.56605	77.202	8.322	.000	3
	جميع المجالات	3.84335	0.61652	78.9675	7.52925	.000	

أشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة بلغت (78.9675%)، وهو مستوى بدرجة موافق.

اختبار الفرضيات:

أولاً: الفرضيات النوعية الأولى:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) بين أداء المؤسسات الاهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية.

وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كلا من المتغيرين مقاسا بمقياس ترتيبي.

جدول رقم (15):
معامل الارتباط

المحور	معامل سبيرمان	مستوى الدلالة
أداء المؤسسات الأهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية	0.771 (*)	0.000

يبين جدول (15) ما يلي :

- إن معامل الارتباط بصورة عامة بين أداء المؤسسات الأهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية يساوي 0.771، وأن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05

- وهذا يدل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أداء المؤسسات الأهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية.

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) بين أداء المؤسسات الأهلية وكفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية.

وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كلا من المتغيرين مقاسا بمقياس ترتيبي.

جدول رقم (16):
معامل الارتباط

المحور	معامل سبيرمان	مستوى الدلالة
أداء المؤسسات الأهلية كفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية	0.863(**)	0.000

يبين جدول (16) ما يلي:

- إن معامل الارتباط بصورة عامة بين أداء المؤسسات الأهلية وكفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية يساوي 0.863 وأن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أداء المؤسسات الأهلية وكفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) بين أداء المؤسسات الأهلية وتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية

وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كلا من المتغيرين مقاسا بمقياس ترتيبي.

جدول رقم (17):
معامل الارتباط

المحور	معامل سبيرمان	مستوى الدلالة
أداء المؤسسات الأهلية وتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية	0.765(**)	0.000

يبين جدول (17) ما يلي :

- إن معامل الارتباط بصورة عامة بين أداء المؤسسات الأهلية وتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية يساوي 0.765 وأن القيمة الاحتمالية 0.000

وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أداء المؤسسات الأهلية، وتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) بين أداء المؤسسات الأهلية وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية.

وللإجابة على هذه الفرضية نستخدم اختبار معامل سبيرمان (Spearman) حيث هذا النوع من الاختبارات إذا كان كلا من المتغيرين مقاسا بمقياس ترتيبي.

جدول رقم (18):
معامل الارتباط

المحور	معامل سبيرمان	مستوي الدلالة
أداء المؤسسات الأهلية وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية	0.690	0.000

يبين جدول (18) ما يلي :

- إن معامل الارتباط بصورة عامة بين أداء المؤسسات الأهلية وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية يساوي 0.690 وأن القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أكبر من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أداء المؤسسات الأهلية وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية.

النتائج والتوصيات:

أولا/ النتائج:

بناءً على ما تقديم ظهرت النتائج التالية:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر الرقابة المفروضة من وزارة الداخلية على أداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة بلغت (78.9675%) وهو مستوى بدرجة موافق.

تبين أن التشريعات والقوانين الرقابية بلغت (85.734%) وجاءت النتائج كالتالي:

- توجد قوانين تعطي الحق للوزارة باتخاذ العقوبات الخاصة بحق المخالفين من المؤسسات الأهلية في حال عدم استجابتهم لاستفسارات موظفي الوزارة بوزن نسبي بلغ (83.33%).
- التشريعات والقوانين الرقابية المفروضة من قبل وزارة الداخلية واضحة، وسهلة التطبيق بوزن نسبي بلغ (84.67%).
- يتوفر لدى وزارة الداخلية سلطة تمكنها من الرقابة على أداء المؤسسات الأهلية بوزن نسبي بلغ (86%).

تبين أن الكفاءات الإدارية والفنية بلغت (77.334%) وجاءت النتائج كالتالي :

- تقوم الوزارة بعمل حوافز لرفع كفاءة الموظفين العاملين في مجال الرقابة على المؤسسات الأهلية بوزن نسبي بلغ (63.33%).
- يتم عقد دورات من قبل وزارة الداخلية للموظفين، بغرض رفع كفاءة الموظفين وتحسين قدرتهم على التعامل في الأعمال الرقابية على المؤسسات الأهلية بوزن نسبي بلغ (80%).
- يمتلك موظفو الرقابة في الوزارة القدرة الكافية على التدقيق على أداء المؤسسات الأهلية، واكتشاف المخالفات عند حدوثها بوزن نسبي بلغ (80%).

تبين أن أدوات وأساليب الرقابة الحديثة بلغت (75.6%) وجاءت النتائج كالتالي :

- توفر الوزارة للمراقبين كل ما يلزمهم من أدوات وأساليب رقابية حديثة لكي يقوموا بعملهم على أكمل وجه بوزن نسبي بلغ (68.67 %).
- يتبادل موظفو الوزارة المراقبون على المؤسسات الأهلية الخبرات والأساليب الرقابية الحديثة فيما بينهم بوزن نسبي بلغ (71.33%).
- يستخدم المراقبون في الوزارة الحاسب الآلي والبرامج المحوسبة أثناء قيامهم بالراقة على المؤسسات الأهلية بوزن نسبي بلغ (77.33%).

تبين أن الاستقلالية بلغت (77.202%) وجاءت النتائج كالتالي :

- لا يؤثر معرفة المراقبين بالمؤسسات الأهلية على قراراتهم أثناء قيامهم بالرقابة عليها بوزن نسبي بلغ (78.67 %).
- يمتلك المراقبون السلطة التي تمكنهم من تقديم آرائهم ونتائج الرقابة، بدون خوف من إبداء آرائهم بوزن نسبي بلغ (76.67%).
- لا يكون لأي جهة خارجية الحق في التدخل في عمل المراقبين والتأثير عليهم بوزن نسبي بلغ (76.67%).

تبين أيضاً:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين أداء المؤسسات الأهلية والتشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أداء المؤسسات الأهلية وكفاءات إدارية وفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أداء المؤسسات الأهلية وتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة لدى وزارة الداخلية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أداء المؤسسات الأهلية وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية.

ثانيا/ التوصيات :

بناءً على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تقديم حوافز للعاملين في مجال الرقابة على المؤسسات الأهلية لتحفيزهم على الارتقاء بمستوى أدائهم.
- عقد دورات من قبل وزارة الداخلية للموظفين، بغرض رفع كفاءة الموظفين وتحسين قدرتهم على التعامل في الأعمال الرقابية على المؤسسات الأهلية.
- نوصي بتوفير كل ما يلزمهم من أدوات وأساليب رقابية حديثة لكي يقوموا بعملهم على أكمل وجه.
- إعطاء الصلاحيات للمراقبين لكي تمكنهم من تقديم آرائهم ونتائج الرقابة، بدون خوف من إبداء آرائهم.
- ضرورة الموائمة بين التشريعات والقوانين الرقابية التي تفرضها وزارة الداخلية والكفاءات الإدارية والفنية لدى موظفي الرقابة في وزارة الداخلية، وتوفر أدوات وأساليب رقابية حديثة، وتمتع موظفي الرقابة في وزارة الداخلية بالاستقلالية وبين الأداء العام للمؤسسات الأهلية.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. بصدوق، فاطمة الزهراء، وعطاب، حميدة (2010): (أثر الرقابة الإدارية على الأداء الوظيفي، دراسة حالة الأستاذ الجامعي بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
2. حرب، بيار زهاني، (مدخل إلى إدارة الأعمال)، (عمان ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة ،الطبعة الأولى 2000)، ص 129.
3. حميدان، عثمان، (أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة على أداء دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن)، دراسة ميدانية، (جامعة الزرقاء، الزرقاء، الاردن، 2015).
4. الدوسري، مبارك،) تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت)،(جامعة الشرق الاوسط، الكويت، كلية الأعمال،2011).
5. زكري، محمود، (مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والاداري بالمؤسسات والشركات العامة)، الندوة الاولى حول ديوان المحاسبة (الواقع والآفاق)، (ليبيا، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة طرابلس ،2013).
6. السيد، جابر عوض، وعبد الموجود، ابو الحسن، (الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث بدون طبعة ، 2003)،ص 178...
7. شرف، جهاد محمد، (أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية، دراسة ميدانية، المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية ،غزة، فلسطين، (2005).
8. الشيخ سالم، فؤاد، ومخامرة، محسن، والدهان، اميمة، ورمضان، زياد، (المفاهيم الإدارية الحديثة)، (الأردن، مركز الكتب الاردني،2009).
9. الصحن، محمد فريد، واخرون، (مبادئ الإدارة)، (الدار الجامعية ، 2002).
10. كشك، محمد بهجت جاد الله، (المنظمات وأسس إدارتها)، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2003)، ص283.
11. الكفراوي، عوف،(الرقابة المالية: بين النظرية والتطبيق)، (الاسكندرية مطبعة الانتصار،2000).
12. اللوزي، موسى ،(التنمية الإدارية) ،(الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2002)
13. مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، تعزيز دور المجتمع المدني ف الصمود، ورقة عمل، ابحاث ودراسات، عدد(23)، 2003. www.Ngoce.org/content/rs2723

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Baccasam, V.P., (Continuous Monitoring of Application Risk), IIA, Vol6. www.Theiie.org, (2003).*
2. *Druker, Peter. F, Management: Tasks Responsibilities, Practice, (New York, Harper Colophon Books, 2005).*
3. *Kayrak, M. (2008) (Evolving challenges for supreme audit institutions in struggling with corruption), Journal of Financial Crime, Vol. 15 Iss: 1, pp.60 - 70*